

الأصول في النحو

هي والتقديم فيما أـ بعدُ لأن (إنـ) أشبهُ بالفعل منها فأما (لا) إذا كانت تلي الأسماء والأفعال وتصرفت في ذلك ولم تُشبه (بليسـ) فلك التقديم والتأخير تقول : (أنتـ زيدا لا ضاربـ ولا مكرمـ) وما أشبه ذلك ومن ذلك (إنـ) التي للجزاء لا تكون إلا صدرا ولا بُدـ من شرط وجوابٍ فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر إذ كان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلا بالجميع فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها لا يجوز أن تقول : (زيدا إنـ تضربـ أـضربـ) بأي الفعلين نصبته فهو غير جائزٍ لأنه إذا لم يجر أن يتقدم العاملُ لم يجر أن يتقدم المعمولُ عليه وأجاز الكسائي أن تنصبهُ بالفعل الأول ولم يجرها أحدٌ من النحويين وأجاز هو والفراءُ أن يكون منصوباٌ بالفعل الثاني .

قال الفراء : إنما أـجتُ أن يكونَ منصوباٌ بالفعل الثاني وإن كان مجزوماً لأنه يصلحُ فيه الرفعُ وأن يكون مقديماً فإذا قلت : (إنـ زيدا تضربـ آتـكـ) فليس بينهم خلاف (وتضربـ جـزمـ) إلا أنهم يختلفون في نصب (زيدـ) فأهل البصرة يضمرون فعلاً ينصبُ وبعضهم ينصبه بالذي بعده وهو قولُ الكوفيين وأجازوا : (إنـ تأتني زيدا أضربـ) إلا أنـ البصريين يقولون بـجزمـ الفعلـ بعد (زيدـ) وأبى الكوفيون جزمه وكان الكسائي يجيزُ الجزمَ إذا فرق بين الفعلين بصفةٍ نحو قولك : (إنـ تأتني إليك أـقصدـ)